
دور الاستثمار المحلي والأجنبي في تنمية الاقتصاد الليبي (دراسة قياسية مقارنة)

عثمان حسين السعيدى*

علي محمود فارس*

DOI: <https://doi.org/10.54172/mjsc.v15i1.896>

الملخص

استهدفت الدراسة تحديد أهم ملامح الاقتصاد الليبي في المرحلة السابقة، ومساهمة كل من القطاع العام والاستثمار الأجنبي في النشاط الاقتصادي من خلال قياس أهم العوامل المؤثرة في كل منهما ، ثم مقارنة الكفاءة الحدية للاستثمار وعوائد السعة . استخدمت الدراسة الأساليب الكمية الإحصائية والقياسية في التقدير، وظهر أن الناتج المحلي الإجمالي ، والقروض الإنتاجية، والضرائب الإجمالية هي أهم محددات الاستثمار المحلي ، بينما ظهر أن أهم محددات الاستثمار الأجنبي كانت الناتج المحلي الإجمالي ، التضخم ، وسعر الصرف .

وأظهرت نتائج التقدير أن الاستثمار الأجنبي (كقطاع خاص) يحقق عوائد استثمارية تعادل ضعف العوائد المتحققة في الاستثمار المحلي للقطاع العام ، إذ بلغت المرونة الكلية للاستثمار الأجنبي (3.28) بينما بلغت (1.26) في الاستثمار المحلي للقطاع العام . وعلى ضوء هذه النتائج تم اقتراح مجموعة من الأسس الفنية والتنظيمية لتحويل مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص ، ووضع الضوابط القانونية والتشريعية لذلك . ثم السماح للاستثمار الخاص الأجنبي بالمشاركة في التنمية ، وتخفيف الأسعار والتجارة ، وتخفيف أسعار الفائدة والصرف ، إلى جانب تنظيم إنفاق الدولة ، ورفع دعم الدولة تدريجياً عن أسعار السلع ، والعمل على تحويل ليبيا إلى مركز عالمي للتجارة الحرة بين إفريقيا وأوروبا وباقي العالم .

* كلية الاقتصاد ، جامعة عمر المختار ، البيضاء - ليبيا ، ص.ب. 919 .

المقدمة

لقد اكتسبت برامج وأنشطة الخصخصة أهمية متزايدة لدى العديد من الدول في ظل ما شهدته المفاهيم والسياسات الاقتصادية من تحول نحو الاعتماد على آلية السوق والقطاع الأهلي في تحقيق التنمية الاقتصادية ، وتستهدف هذه البرامج زيادة الكفاءة والإنتاجية والعائد للوحدات الاقتصادية وتخفيض الأعباء على الموازنة العامة للدولة ، وتوسيع نطاق الملكية ، وتعزيز دور وحجم القطاع الأهلي ، وتطوير السوق المالي ، وأخيراً تعظيم الدور الذي يمكن لهذه البرامج والأنشطة أن تلعبه في جذب التدفقات الاستثمارية الأجنبية للاقتصاديات الوطنية سواء على شكل استثمار أجنبي مباشر أو استثمارات حافظة .

ويرتبط حجم الاستثمار المحلي والأجنبي والنتائج عن عمليات بيع شركات ومؤسسات القطاع العام أو المساهمة في التنمية الاقتصادية بمدى توفر القوانين والتشريعات المنظمة للملكية الخاصة والاستثمار الأجنبي ، ودرجة المرونة والحماية التي توفرها هذه القوانين . كما يرتبط بعمليات وآليات العرض وأساليب البيع نفسها ، ويمكن التمييز في مجالات المساهمة في الاستثمار الخاص أو الأجنبي بين ثلاثة أساليب رئيسية ، الأول : هو البيع المباشر وفيه تأخذ المشاركة شكل استثمار مباشر ، والثاني : هو البيع بواسطة العطاءات ، والثالث : هو البيع من خلال السوق الرأسمالية (البورصة)

أو من خلال الحافظة الاستثمارية بالنسبة للاستثمار الأجنبي (محمد ، 2003) .

لقد أوضحت التجارب في الدول النامية وجود علاقة وثيقة بين عمليات الخصخصة وحجم الاستثمار الأجنبي والقطاع الأهلي ، وتبرز أهمية هذا النوع من الاستثمارات في أنه يساهم في تمويل التنمية المحلية على مرحلتين الأولى عند البيع الأولي للشركة أو المشروع المعني ، والثانية في الاستثمارات اللاحقة التي يقوم بها المستثمرون كإصلاح أوضاع هذه الشركات أو توسيع نشاطاتها وطاقاتها الإنتاجية ، أو المساهمة في المشاريع الجديدة (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 1998) . هذا ومن المؤكد أنه لا يمكن حدوث إصلاح اقتصادي على هذا النحو إلا إذا سمحت الدولة بذلك وتم تحديد العوامل التي ترتبط إيجابياً مع الاستثمار الخاص ، كالتأثير المحلي الإجمالي ، والقروض الإنتاجية ، والتي ترتبط عكسياً كمستوى التضخم وسعر الفائدة ، وسعر الصرف للعملة الوطنية تجاه العملات الأخرى . كما أن منها ما يتوقف على طبيعة الظروف السائد كالضرائب (صقر ، 2001) .

هذه العوامل أو المحددات هي الأساس في تحديد حركة رأس المال الخاص سواء داخل الدولة أو من دولة لأخرى ، لأنها تعكس في الواقع توقعات الأسعار والتكاليف والأرباح ، ودرجة المخاطرة التي تواجه قرار الاستثمار ، إضافة إلى أنها

- تعكس طبيعة النشاط الاقتصادي للدولة ومجالات الاستثمار والنمو فيه . هذه المحددات يمكن تطبيقها على الاقتصاد الليبي وتحويلها إلى عناصر جذب للاستثمار الأجنبي أو الخاص . ومن خلال تحديد اتجاه ودرجة تأثير كل عامل من هذه العوامل يمكن الوصول إلى وضع مؤشرات لإجراء تغييرات هيكلية في الاقتصاد تساهم بفاعلية في تحقيق التنمية المطلوبة وتعدد مصادر الدخل القومي ، وذلك من خلال قياس تأثير هذه العوامل على حجم الاستثمار المحلي (القطاع العام) أو الاستثمار الأجنبي (كقطاع خاص) في الفترة السابقة ، والاسترشاد بنتائجها في وضع تلك المؤشرات .
- وفي ضوء ذلك لابد أولاً من إيجاز ملامح المرحلة السابقة في الاقتصاد الليبي في ظل الدور التنموي للدولة وتسببي سياسة إحلال الواردات الذي أدى إلى تقييد التجارة الخارجية ، وتعزيز دور القطاع العام ، والدعم المباشر للإنتاج ، بالإضافة إلى تدخل الدولة المباشر في السياسة النقدية والسياسة المالية وفي أسواق المنتجات . لقد أفرزت هذه السياسة خلال المرحلة السابقة الظواهر التالية :
1. تضخم حجم القطاع العام ومؤسسات الدولة ، فقد بلغ حجم هذا القطاع في ليبيا نحو 430 مشروع ، كانت تعمل دون مستوى الكفاءة الاقتصادية المطلوبة ، وحققت معظمها خسائر كان على الدولة
 2. تتمتع معظم مؤسسات القطاع العام بتشريعات قانونية تمنع دخول المنافسين ضدها ، إضافة إلى حصولها على مستلزمات الإنتاج بأسعار مدعومة من الدولة (أغلبها مستوردة) وإجبارها أيضاً على بيع منتجاتها بأسعار مخفضة مما يحول دون تحقيق الكفاءة الاقتصادية في الإنتاج أو التخصيص الأمثل للموارد .
 3. معظم القروض تقدم لإغراض خدمية وبآجال متوسطة أو طويلة وبفوائد مخفضة جداً دون وجود متابعة حقيقية في كيفية الاستفادة من تلك القروض وفق الأهداف المقدمة من أجلها ، مما أدى إلى عدم تنفيذ كثير من هذه المشروعات الخدمية أو حتى الإنتاجية بالشكل المطلوب وعدم استرجاع تلك القروض وتحويلها إلى قروض غير قابلة للاسترداد . وهذا بدوره انعكس على عمل الجهات المقرضة ودورها في التنمية .

4. تثبيت أسعار الفائدة وأسعار الصرف للدینار الليبي لفترة طويلة أدى إلى انخفاض فرص الاستهلاك والاستثمار والعرض والطلب في سوق المال ، إضافة إلى انعدام المنافسة الخارجية في مجال التجارة والاستثمار ، وانخفاض الكفاءة الاقتصادية في إنتاج السلع القابلة للتصدير ، مما نتج عنه انخفاض الصادرات المطلوبة بدلاً من إحلال الواردات في تحقيق التنمية .
5. تزايد معدلات التضخم في جاني العرض والطلب دون أن يقابل ذلك توسع حقيقي في النشاط الاستثماري أو الإنتاجي ، أدى إلى ارتفاع مستمر لأسعار السلع والخدمات الاستهلاكية .
6. سيطرة القطاع العام على جميع الأنشطة الاقتصادية تقريباً مع توجه الدولة نحو الاستثمارات ذات الحجم الكبير دون توفر المستلزمات الإدارية والفنية المناسبة واستمرار دعم الدولة للمركز المالي لهذه المنشآت والمشاريع ، إضافة إلى ضعف أو انعدام الرقابة الإدارية أدى إلى ظهور البطالة المقنعة والازدواج الوظيفي وتدني الكفاءة الإنتاجية للعاملين ، وارتفاع كبير في التكاليف نتج عنه فشل معظم هذه الأنواع من المشاريع وتصنيفتها ، وخلق أزمة حقيقية لدور القطاع العام في التنمية .
- وعلى ضوء ما تقدم فإن المرحلة المقبلة تتطلب حدوث إصلاح حقيقي في الاقتصاد الليبي يتمثل في تغيير طبيعة النشاط الاقتصادي وإجراء تغييرات هيكلية في مختلف الأنشطة الاقتصادية من حيث تقليص دور القطاع العام وزيادة المساهمة النسبية للقطاع الخاص سواء كان محلياً أم أجنبياً ، وتغيير نمط الملكية .
- ونظراً لأن الاستثمار يعتبر من المتغيرات المهمة في أي اقتصاد فهو الأساس في نمو الإنتاج وبالتالي النمو الاقتصادي ، ومن خلال معرفة العوامل المحددة للاستثمار يمكن التغلب على العقبات التي تعيق عملية التنمية ، فإن تحديد أسلوب التنمية المنشودة يتوقف على كيفية وحجم ونوع ومصادر الاستثمار ، وما هي العوامل المحددة له ، وما هي الحفزات الممنوحة له .
- ولغرض وضع أسس حقيقية وموضوعية لتحويل النشاط الاقتصادي الليبي من الأسلوب الشمولي إلى الأسلوب الخاص ، ونظراً لأن الاستثمار يعد المحور الرئيسي لذلك ، فإن الضرورة تقتضي دراسة أهم المتغيرات التي أثرت في حجم كل من الاستثمار المحلي (القطاع العام) والاستثمار الخاص (الأجنبي) خلال المرحلة السابقة بهدف الاسترشاد بقيم ونوع هذه المتغيرات ودرجة تأثيرها في إجراء التحويلات الاقتصادية المطلوبة في المرحلة المقبلة ، إضافة إلى تقدير مساهمة الاستثمار الأجنبي في تلك التحويلات .

ممرات استخدام الاستثمار الأجنبي كمثل للقطاع الخاص

بالرغم من الدور المحدد للاستثمار الأجنبي في ليبيا خلال مدة الدراسة ، إلا أن هناك مبررات واقعية وقانونية تجعل هذا النوع من الاستثمار يمثل النشاط الاقتصادي الخاص تمثيلاً حقيقياً ، ويمكن مقارنته مع الاستثمار العام (الحكومي) من خلال قياس العوائد المتحققة في كل نشاط ، وصولاً لرسم سياسة ووضع أسس المساهمة لكل قطاع في مشاريع التنمية الاقتصادية المنشودة . ومن أهم هذه المبررات ما يأتي :

أولاً - القطاع الأهلي (الخاص)

لقد تميزت مدة الدراسة بعدم وجود فعلي للقطاع الأهلي أو الخاص في الجماهيرية ، بالرغم من وجود بعض الأنشطة المحدودة في بعض القطاعات ، لكنها لم تأخذ دور القطاع الخاص المعروف اقتصادياً ، وذلك للأسباب التالية :

1. عدم وجود تشريعات قانونية وإدارية تحدد دور ومهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي أو في التنمية الاقتصادية ، وأن جميع النشاطات الخاصة اقتصر على القطاع الاستهلاكي والخدمي .
2. اقتصر عمل القطاع الأهلي أو الخاص على نشاطات أو مبادرات فردية تعمل وفق تسهيلات استثنائية من قبل الدولة ، أي أنه لا يرقى إلى عمل الشركات المتخصصة ، أو لا يمتلك المركز المالي المطلوب ، ولا حتى

الصفة القانونية ، إضافة إلى عدم وجود دعم مالي حقيقي أو تمويل فعلي من المصارف الرسمية لمشاريع القطاع الخاص ، كذلك عدم وجود مصارف أهلية ذات قدرة على تمويل هذه المشاريع أو منافسة المصارف الرسمية .

3. عدم توفر البيانات والإحصائيات عن النشاط الاستثماري الخاص بصورة دقيقة وحقيقية خلال مدة الدراسة بحيث يمكن من خلالها قياس تأثير هذا النشاط في الاقتصاد الليبي .

ثانياً - الاستثمار الأجنبي

عند المقارنة يظهر أن الاستثمار الأجنبي امتلك خلال مدة الدراسة خصائص ومميزات جعلته يمثل الاستثمار الخاص تمثيلاً حقيقياً رغم ضآلة حجم الاستثمارات الأجنبية في ليبيا ومن هذه الخصائص ما يأتي :

1. وجود ضوابط قانونية وتشريعية لعمل الشركات الأجنبية أو المستثمرين الأجانب في ليبيا وفي كل المجالات . خصوصاً في مجال النشاط الاستثماري .
2. يتمركز النشاط الاستثماري الأجنبي في مشاريع التنمية والإنتاج والبنية التحتية وبعض المشاريع الخدمية المهمة ، أي أنه يساهم بفاعلية في التنمية الاقتصادية .
3. وجود تسهيلات مالية لعمل المستثمرين الأجانب من خلال التسهيلات الائتمانية وضمان الحصول على القروض ، والتحويل الخارجي والإعفاءات الضريبية وغيرها .

4. وجود معلومات وإحصائيات رسمية لعمل الشركات والمستثمرين الأجانب وحجم ونوع الاستثمارات خلال مدة الدراسة . كل هذه المبررات جعلت الاستثمار الأجنبي يمثل القطاع الخاص تمثيلاً حقيقياً يمكن من خلال مقارنته مع الاستثمار في القطاع العام تحديد أهمية كل من الأسلوبين في الاستثمار وفي تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية المنشودة في ليبيا خلال المرحلة المقبلة .

منهجية الدراسة

شملت الدراسة تحليل حجم الاستثمار المحلي الإجمالي والعوامل المؤثرة عليه خلال الفترة 1988 - 2003 وحجم الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية للسنوات 1980 - 2000* ، وقد استخدم المنهج القياسي لدراسة العلاقة الدالية بين تكوين رأس المال الثابت والعوامل المحددة له لقياس الاستثمار المحلي ، والعلاقة بين حجم الاستثمار الأجنبي والمتغيرات المؤثرة عليه كمنشآت استثماري خاص ، ثم مقارنة نتائج التقدير في كل منهما . وقد تم اعتبار الاستثمار الأجنبي معبراً عن النشاط الاستثماري الخاص وذلك لعدم وجود نشاط استثماري خاص بالمعنى الحقيقي خلال مرحلة الدراسة . كذلك تم استخدام نتائج التحليل في وضع أسس إجراء التحويلات المطلوبة في الاقتصاد الليبي خلال المرحلة المقبلة . لذلك تضمنت

هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى مقارنة تأثير كل من الاستثمار المحلي (القطاع العام) والاستثمار الأجنبي (كقطاع خاص) على الاقتصاد الليبي في المرحلة السابقة وفي ظل سيطرة الأول على الأنشطة الاقتصادية للدولة وذلك عن طريق استخدام الأساليب الكمية في قياس تأثير العوامل المحددة لكل نوع وتقدير الكفاية الحدية للاستثمار ، وعوائد غلة الحجم والتي يمكن الاستفادة منها في إجراء التغيرات الهيكلية المطلوبة لإصلاح الاقتصاد الليبي في المرحلة المقبلة .

فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أنه يمكن إجراء تغيرات هيكلية في الاقتصاد الليبي تؤدي إلى حدوث نمو حقيقي في مجال الإنتاج

* يلاحظ أن هناك اختلاف في السلسلة الزمنية عند قياس العلاقة المقدرة لكل من الاستثمار العام والاستثمار الخاص ، وهذا يعود إلى عدم توفر البيانات المطلوبة عن بعض المتغيرات المستقلة مثل التضخم والقروض الإنتاجية لجميع سنوات الدراسة .

$$Y_i = A \cdot X_i^{B_i}$$

$$i = 1, 2, \dots, 4$$

حيث :

Y = حجم الاستثمار المحلي (تكوين رأس المال الثابت)
 A = المستوى الفني .
 X_i = مجموعة المتغيرات المفسرة وهي الناتج المحلي الإجمالي X_1 ، القروض الإنتاجية X_2 ، إجمالي الضرائب X_3 ، التضخم X_4 .
 B_i = ثوابت الدالة والتي تعبر في نفس الوقت عن المرونات .
 بعد ذلك تم تحويل النموذج إلى الصيغة الخطية باستخدام اللوغاريتمات الطبيعية كما يأتي :

$$\ln Y_i = \ln A + B_1 \ln x_1 + B_2 \ln X_2 + B_3 \ln X_3 + B_4 \ln X_4$$

$$Y_i = A \cdot X_i^{B_i}$$

$$i = 1, 2, \dots, 4$$

حيث :

Y = حجم الاستثمار الأجنبي خلال مدة الدراسة .
 A = المستوى الفني .
 X_i = مجموعة المتغيرات المستقلة على الترتيب X_1 ، X_2 ، X_3 ، X_4 .
 B_i = ثوابت الدالة والتي تعبر في نفس الوقت عن المرونات .
 وتم تحويل النموذج إلى الصيغة الخطية باستخدام اللوغاريتمات الطبيعية كما يأتي :

الدراسة وضع نموذجين لقياس محددات الاستثمار في كل نوع وكما يأتي :

أولاً - نموذج الاستثمار المحلي

تم قياس العلاقة الدالية بين تكوين رأس المال الثابت كمتغير تابع وكل من الناتج المحلي الإجمالي ، القروض الإنتاجية ، الضرائب الإجمالية ، ومستوى التضخم كمتغيرات مستقلة باعتماد أسلوب الانحدار المتعدد في التقدير بافتراض وجود علاقة موجبة بين المتغير التابع وكل من الناتج المحلي الإجمالي ، القروض الإنتاجية ، وعلاقة عكسية مع كل من الضرائب الإجمالية ومستوى التضخم .
 وتم توفيق دالة من نوع كوب - دوجلاس وفق الصيغة التالية :

ثانياً - نموذج الاستثمار الأجنبي

وفيه تم قياس العلاقة الدالية بين حجم الاستثمارات الأجنبية خلال مدة الدراسة كمتغير تابع وكل من الناتج المحلي الإجمالي ، سعر الصرف ، التضخم ، إجمالي الضرائب على الترتيب ، بافتراض وجود علاقة إيجابية بين حجم الاستثمار وكل من الناتج المحلي الإجمالي والقروض الإنتاجية ، وعلاقة عكسية مع سعر الصرف ومستوى التضخم . وتم قياس العلاقة أيضاً باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد وذلك بتوفيق دالة من نوع كوب - دوجلاس بنفس الصيغة في النموذج الأول وكما يأتي :

$$\ln Y_2 = \ln A + B_1 \ln x_1 + B_2 \ln X_2 + B_3 \ln X_3 + B_4 \ln X_4$$

وقد تم الحصول على البيانات المطلوبة من الإحصائيات الرسمية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي ، وأمانة التخطيط ، بالإضافة إلى المراجع والدراسات والبحوث ذات العلاقة بموضوع الدراسة .

النتائج والمناقشة

1- نموذج الاستثمار المحلي

ونظراً لعدم وجود تقدير بالأرقام والقياسية أو الأسعار الثابتة ، خلال مدة الدراسة ، تم تحليل النموذج على ضوء البيانات الواردة في الجدول رقم (1) التالي :

جدول 1 بعض مؤشرات الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1988-2003

الفترة بالسنوات (n)	تكوين رأس المال الثابت بالمليون دينار (Y)	الناتج المحلي الإجمالي بالمليون دينار (X ₁)	القروض الإنتاجية بالمليون دينار (X ₂)	إجمالي الضرائب بالمليون دينار (X ₃)	التضخم (%) (X ₄)
1988	1049.8	8083.3	1444.1	628.7	549.0
1989	1156.8	8301.0	1341.9	644.1	557.3
1990	1135.1	9284.5	1784.3	675.0	604.4
1991	1034.3	8440.2	1784.1	585.0	676.3
1992	1007.8	8774.4	1917.0	666.0	739.6
1993	1207.5	9287.5	2133.4	723.1	821.5
1994	1289.0	9913.5	2296.1	723.1	942.5
1995	1375.0	10048.7	2462.7	838.0	1045.9
1996	1531.0	11631.3	1877.9	888.0	1183.9
1997	1684.5	13800.5	2072.0	881.1	1349.8
1998	1396.6	12610.6	2290.8	1054.0	870.9
1999	1536.0	14075.2	2647.9	1139.6	959.9
2000	2214.0	17620.2	2802.9	1032.2	971.0
2001	2158.0	17604.5	3156.0	1069.3	885.0
2002	3366.0	25246.0	3183.2	1430.2	798.0
2003	3370.4	28006.6	3549.0	1781.2	781.0

المصدر: مصرف ليبيا المركزي. النشرات الاقتصادية للسنوات 1988 - 2004 إعداد متفرقة جمعت وحسبت لأغراض هذه الدراسة

وظهر من نتائج التحليل أن الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة تعطي أفضل تقدير لمعادلة النموذج ، وقد تم استبعاد الصيغ الأخرى لعدم منطقيّة النتائج ، أو عدم انسجامها مع مفاهيم النظرية الاقتصادية وكانت نتائج التقدير كما يأتي :

$$\ln Y = -3.145 + 0.575 \ln X_1 + 0.4 \ln X_2 + 0.107 \ln X_3 + 0.181 \ln X_4$$

$$t = \quad (-0.862) \quad (3.563) \quad (2.184) \quad (1.19) \quad (1.4)$$

$$R^2 = 0.996 \quad \bar{R}^2 = 0.995 \quad F = 744 \quad D.W = 2.129$$

وتوضح نتائج التحليل أعلاه وجود علاقة موجبة بين المتغير التابع ومجموعة المتغيرات التفسيرية للنموذج ، وأنها جميعاً ذات علاقة معنوية عند مستوى معنوية (0.05) عند مقارنة قيم (t) المحسوبة مع قيم (t) الجدولية التي تبلغ (1.782) ، باستثناء متغير التضخم X_4 ، الذي لم تتأكد معنويته عند هذا المستوى . وهذا يعود لأسباب ربما تتعلق بنوعية البيانات المستخدمة في قياس هذا المتغير ، والتي تتمثل المستوى المعيشي لسكان المدينة طرابلس بسبب عدم وجود بيانات حقيقية تعكس مستوى التضخم في عموم الجماهيرية خلال مدة الدراسة . من جانب آخر فإن قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.996$) توضح أن المتغيرات التفسيرية تفسر أكثر من 99% من إجمالي التغيرات في تكوين رأس المال الثابت ، بمعنى أن الدراسة أسهمت في تحديد العوامل الحقيقية المحددة للاستثمار المحلي خلال مدة الدراسة .

	X_1	X_2	X_3	X_4
X_1	1	0.875	0.96	0.35
X_2	0.875	1	0.714	0.46
X_3	0.96	0.714	1	0.161
X_4	0.35	0.46	0.161	1

كذلك تم التأكد من عدم وجود ظاهرة الارتباط الذاتي من خلال مقارنة إحصائية (D.W) المحسوبة مع الجدولية ($d_L = 0.83$, $du = 1.96$) وتبين أن القيمة المحسوبة تقع ضمن منطقة عدم . ونظراً لأن بيانات الدراسة عبارة عن سلسلة زمنية ، فإن خلو النموذج من ظاهرة عدم تجانس التباين أو عدم تأثيرها إن وجدت شبه مؤكد (محبوب ، 1998) . وبذلك تتأكد القدرة التفسيرية للنموذج وقيمة المعلمات المقدرة .

تحليل نتائج النموذج

أظهر التحليل أن جميع المتغيرات تؤثر بصورة موجبة بما فيها الضرائب الإجمالية التي

وقد تم التأكد من خلو النموذج من مشاكل تحليل الانحدار المتعدد بواسطة اختبارات الدرجة الثانية (الاختبارات القياسية) ، حيث تتأكد

يفترض أنهما ترتبط عكسياً . وأن تفسير ذلك ربما يرتبط بأن الاستثمار المحلي هو استثمار الدولة (حكومي) وهو يمول جزئياً عن طريق الإيرادات الضريبية ، كما أظهر التحليل أن الناتج المحلي الإجمالي هو الأكثر تأثيراً في تكوين رأس المال الثابت ، إذ يساهم بحدود 80% في تكوينه بينما تساهم القروض الإنتاجية بنسبة 14% تقريباً ، والضرائب الإجمالية بنسبة 6% تقريباً . وهذه النسب تنسجم إلى حد كبير مع قيم المرونات الجزئية لهذه المتغيرات التي تبلغ على الترتيب (0.575 ، 0.40 ، 0.11) ، وهذه المرونات تعبر في نفس الوقت عن الكفاءة الحدية للاستثمار في حالة ثبات أو عدم فاعلية سعر الفائدة (صقر ، 2000) . كذلك فإن المرونة الكلية للاستثمار بلغت (1.263) وهذا يشير إلى أن الاستثمارات المحلية حققت عوائد السعة (غلة الحجم) خلال المرحلة الماضية ، ولكن اعتماد هذه الاستثمارات على الناتج المحلي الإجمالي بالدرجة الرئيسية تعني أن الاستثمار المحلي اعتمد بالدرجة الأساسية على

تمويل الدولة الذي يعتمد هو الآخر بدرجة عالية على الإيرادات النفطية والضرائب التي تمثل حوالي 85% من إجمالي الناتج القومي للدولة .

2- نموذج الاستثمار الأجنبي (الاستثمار الخاص)

تم قياس العلاقة بين الاستثمار الأجنبي ومجموعة المتغيرات المفسرة المؤثرة فيه والمتمثلة بكل من (الناتج المحلي الإجمالي ، سعر الصرف ، مستوى التضخم ، وإجمالي الضرائب) للسنوات 1980-2000 وقد تم توفير الدالة من نوع كوب - دوجلاس أيضاً لقياس العلاقة الدالية بين حجم الاستثمار الأجنبي وتلك المتغيرات . وقد تم التحليل بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول رقم (2) التالي :

نتائج التحليل

تبين نتائج التحليل أيضاً أن الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة تعطي أفضل تقدير لمعادلة النموذج . وأن النتائج جاءت كالاتي :

$$LnY = -3.51 + 1.91LnX_1 - 0.05LnX_2 - 1.32LnX_3 + 0.46LnX_4$$

$$t = \quad (-1.26) \quad (2.75) \quad (-2.01) \quad (-4.77) \quad (0.44)$$

$$R^2 = \quad 0.76 \quad \bar{R}^2 = 0.70 \quad F = 12.6 \quad D.W = 1.94$$

جدول 2 المؤشرات الاقتصادية للجماهيرية خلال الفترة 1980-2000

السنة	الإنفاق الاستثماري الأجنبي مليون دينار (Y)	الناتج المحلي الإجمالي بالمليون دينار (X ₁)	سعر الصرف دينار (X ₂)	التضخم (%) (X ₃)	إجمالي الضرائب مليون دينار (X ₄)
1980	408	10553.8	0.2961	100	647.2
1981	408	8798.8	0.2961	103.6	597.3
1982	408	8932.4	0.2961	115.5	595.3
1983	408	8511.7	0.2960	128.1	660.1
1984	408	7804.7	0.2960	144.1	691.3
1985	408	7852.1	0.2960	157.3	559.3
1986	170	6960.7	0.3149	162.5	518.8
1987	150	6011.6	0.2971	379.6	508.3
1988	98	6186.0	0.2858	549.0	628.7
1989	125	7191.0	0.2948	557.3	644.1
1990	159	8246.0	0.2830	604.4	675.0
1991	180	8575.3	0.2848	676.3	585.0
1992	165	9231.9	0.2985	739.6	666.0
1993	100	9137.7	0.3223	821.5	723.1
1994	110	9670.8	0.3616	942.5	723.1
1995	105	10672.3	0.3536	1045.9	838.0
1996	110	13800.5	0.3650	1183.9	888.0
1997	110	12610.6	0.3877	1349.8	881.1
1998	108	14075.2	0.4536	870.9	1054.0
1999	105	17620.2	0.4619	959.9	1139.6
2000	105	17604.5	0.5447	971.0	1032.3

المصدر : - مجلس التخطيط العام (2004) . دراسة حول الإستراتيجية الجديدة المقترحة للاستثمارات الليبية في الخارج ، غير منشورة
- مصرف ليبيا المركزي . النشرة الاقتصادية للسنوات حتى عام 2001 ، أعداد متفرقة

إن هذه النتائج تتفق مع فرضية الدراسة بوجود علاقة موجبة بين حجم الاستثمار الأجنبي والنتائج المحلي الإجمالي . وعلاقة سالبة مع كل من سعر الصرف والضرائب الإجمالية . وتم التأكد من العلاقة المعنوية للمتغيرات (عدا الضرائب) وكذلك المعنوية الكلية للنموذج بواسطة اختباري (F , t) . وتوضح قيمة معامل التحديد (R^2) أن المتغيرات المفسرة في النموذج تعبر عن 76% من التقلبات في الاستثمار الخارجي خلال مدة الدراسة ، وأن 24% تعود إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج ، كذلك تم التأكد من خلو النموذج من مشاكل تحليل الانحدار (الارتباط الذاتي ، عدم تجانس التباين) . عن طريق اختبارات الدرجة الثانية (الاختبارات القياسية) وتبين خلو النموذج من ظاهرة الارتباط الذاتي بواسطة إحصائية دربن - واتسون (D.W) وعدم وجود ظاهرة عدم تجانس التباين لوجود بيانات سلسلة زمنية . ولكن مصفوفة معاملات الارتباط البسيط توضح وجود ارتباط خطي ضعيف (تعدد علاقات خطية) بين الضرائب X_4 وكل من الناتج المحلي الإجمالي X_1 وسعر الصرف X_2 كما يأتي :

وبما أن متغير الضرائب X_4 لم تتأكد معنويته فإن ذلك ليس له تأثير فعلي على قيم المعلمات المقدرة (محبوب 1998) .

النتائج والمناقشة

توضح النتائج أن الناتج المحلي الإجمالي هو أقوى محددات الاستثمار الأجنبي أيضاً ، وأن زيادته بنسبة 10% مثلاً ، تؤدي إلى زيادة الاستثمار بنسبة 19% وبالعكس فإن هناك علاقة عكسية قوية بين مستوى التضخم والاستثمار الأجنبي ، إذ أن ارتفاع التضخم بنسبة 10% يؤدي إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي بنسبة 13.2% . وتوضح النتائج أن هناك تأثير إيجابي ضعيف لسعر صرف الدينار الليبي خلال مدة الدراسة وهذا ربما يعود إلى عدم وجود قيمة حقيقية لسعر الصرف أو وجود تقديرات متباينة له خلال مدة الدراسة . بينما أظهر التحليل عدم وجود تأثير فعلي للضرائب الإجمالية على حجم الاستثمارات الخارجية ، وذلك ربما بسبب عدم وجود سياسة ضريبية محددة تجاه الاستثمار الأجنبي خلال مدة الدراسة .

من جانب آخر فإن تقدير المرونات

الجزئية للمتغيرات الثلاثة والتي بلغت على الترتيب (1.91 ، 0.05 ، 1.32) يبين الكفاية الحدية للاستثمار الأجنبي بالنسبة للمتغيرات الثلاثة ،

$$\begin{bmatrix} & X_1 & X_2 & X_3 & X_4 \\ X_1 & 1 & 0.875 & 0.488 & 0.91 \\ X_2 & 0.875 & 1 & 0.478 & 0.878 \\ X_3 & 0.488 & 0.478 & 1 & 0.641 \\ X_4 & 0.91 & 0.878 & 0.641 & 1 \end{bmatrix}$$

وأهمية كل من الناتج المحلي الإجمالي ، والتضخم في قرار الاستثمار الخارجي ، كذلك فإن المرونة الكلية للنموذج والتي تبلغ 3.74 لجميع المتغيرات أو 3.28 للمتغيرات الثلاثة (بدون الضرائب) تبين وجود إمكانية كبيرة لتحقيق عوائد السعة (غلة الحجم) للاستثمارات الأجنبية في ليبيا .

تضمنت توسعاً أفقياً ومشاريع خدمية بالدرجة الرئيسية وعدم التوجه نحو إحداث تغيرات هيكلية فعلية خلال المرحلة السابقة ، إضافة لذلك فإن النتائج توضح أن الاستثمارات الأجنبية تتأثر تأثيراً كبيراً بمستويات التضخم ، وأن هناك ضرورة لتعديل سعر الصرف للعملة الوطنية ووجود سياسة ضريبية واضحة في هذا المجال .

مقارنة النتائج

عند مقارنة المرونات الجزئية والكلية لكل من الاستثمار المحلي (الحكومي) مع الاستثمار الأجنبي (الخاص) يتضح أن الاستثمار الأجنبي يحقق وفق متغيرات النموذج كفاءة حدية أعلى للاستثمار وأن الاستثمارات الأجنبية تحقق عوائد للسعة تبلغ أكبر من ضعف تلك التي يحققها الاستثمار المحلي خلال مدة الدراسة ، مما يؤكد الكفاءة الاقتصادية للمشاريع التي ينفذها الاستثمار الأجنبي أو القطاع الخاص* .

من جانب آخر فإن القيمة المتدنية للمعامل الفني في كلا النموذجين يمكن تفسيره بأن

عمليات الاستثمار وتكوين رأس المال الثابت

1- تحرير المنافسة في الأسواق

وتشمل تحرير أسواق كل من الموارد الإنتاجية وأسواق المنتجات ، بما يضمن أفضل تخصيص للموارد ويحقق الكفاءة الاقتصادية ويمنع الاحتكار في أسواق الاستثمار والاستهلاك .

2- تصحيح الضوابط القانونية والتشريعية

من جانب آخر فإن القيمة المتدنية للمعامل الفني في كلا النموذجين يمكن تفسيره بأن عمليات الاستثمار وتكوين رأس المال الثابت

* عند ثبات سعر الفائدة لا يمكن قياس الكفاءة الحدية للاستثمار بالطريقة المتعارف عليها والتي يكون فيها الاستثمار دالة عكسية لسعر الفائدة ، وفي هذه الحالة يمكن استخدام المرونات الجزئية أو الكلية للاستثمار في التعبير عن الكفاءة الحدية له والتي تعبر في نفس الوقت عن عائد السعة (غلة الحجم) لرأس المال المستثمر .

ويتم ذلك عن طريق إلغاء القوانين التي تحد من المنافسة ، وتمنع دخول المنافسين ، وإلغاء تدريجي لدعم الدولة للأسعار ، واعتماد أسعار التوازن من خلال ميكانيكية الأسعار ، وتفاعل قوى العرض والطلب .

3- تحرير الأسعار ومعدلات الفائدة

يمثل السعر الأداة الوحيدة عملياً لتحقيق التوازن ، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الإنتاجية ، كما أن تحرير سعر الفائدة يعكس مختلف فرص الاستهلاك والاستثمار والطلب والعرض في سوق المال (هندرسن وكوانت ، 1983) . وأن سياسة دعم الأسعار وتحديد سعر الفائدة خلال المرحلة السابقة انعكست سلباً على الكفاءة الاقتصادية ، لذا يستدعي الأمر تحرير الأسعار وأسعار الفائدة ووضع سياسة مالية وسياسة نقدية واضحة ، يمكن من خلالها تحقيق أهداف الكفاءة والتنمية المنشودة.

4- تحرير التجارة وتعديل أسعار الصرف

تهدف عملية تحرير التجارة إلى الاستفادة من المنافسة الخارجية بجانب المنافسة المحلية ، لتحفيز المنتجين المحليين على رفع الكفاءة الاقتصادية في إنتاج السلع القابلة للتصدير ، وتنشيط الصادرات لتحقيق النمو الاقتصادي بدلاً من اعتماد سياسة إحلال الواردات في تحقيق التنمية .

5- تصحيح وإعادة هيكلة القطاع العام

ويتم ذلك من خلال إصلاح القطاع العام وتحسين إدارة المؤسسات العامة عن طريق ما يأتي :

أ) تقليص دور الدولة في الميادين التي تعمل فيها آلية السوق أو التي يمكن جعلها تعمل بصورة جيدة .

ب) زيادة دور الدولة في المجالات التي لا يمكن الاعتماد فيها على الأسواق وحدها . مثل الصحة وتنظيم الأسرة ، والتغذية ، والتعليم الأساسي ، وغيرها .

ج) تنظيم إنفاق الدولة وهيئة أساس مستقر له على صعيد الاقتصاد القومي ، وذلك من خلال إعادة تنظيم مؤسسات الدولة لتعمل على قدم المساواة مع مؤسسات القطاع الأهلي (الخاص) ووضع إجراءات ضريبية على جميع المؤسسات ، كذلك تنظيم سوق رأس المال والتي يمكن من خلالها إجراءات نقل الملكية ، ووضع نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات وفي سوق المنتجات وسوق عوامل الإنتاج ، والعمل وفق مبدأ الربح وتحقيق الكفاءة الاقتصادية ، ولا يعني ذلك نقل جميع مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الأهلي أو الخاص وإنما يعتمد ذلك على مبدأ مقارنة البدائل وإجراء الموازنات في إطار عملية التخصيص ، وفي هذا الجانب ترى الدراسة ضرورة بقاء ملكية المؤسسات الإستراتيجية

والمؤسسات العالمية ، أو استخدام كوادرات أجنبية متخصصة (عقود الإدارة) ، وتوفير المعلومات الدقيقة بما يتضمن متابعة التطورات في السوق الدولية وحركة الأسعار .

7. يمكن تحقيق كل ما تقدم وذلك من خلال تأسيس هيئة فنية متخصصة ذات صلاحيات كاملة وتضم مؤسسات قانونية وتنظيمية وتعمل بشفافية مطلقة وترتبط مباشرة بأعلى مصادر القرار في الدولة لضمان نجاح عمليات التحول وإعادة هيكلة الاقتصاد ، ومنع انتقال مؤسسات القطاع العام إلى أيدي أقلية من ذوي النفوذ المالي والسياسي أو تكوين مؤسسات احتكار جديدة على حساب المصلحة العامة .

وخاتمة القول أن عملية التحول ستواجه صعوبة إدارية وفنية كبيرة ، وتتطلب وقت طويل ، وذلك لوجود كادر إداري وفني نشأ وتربى وفق مفاهيم وفلسفة القطاع العام ، وأن هذا الكادر سيقاوم أي عملية تسعى لتحويل مؤسسات القطاع العام بدون وجود ضوابط قانونية وتشريعات واضحة تحقق التحولات وتضمن الإدارة الديمقراطية والعمل وفق معايير كفاءة الأداء والتخصص العلمي وتحقيق الكفاءة الاقتصادية للمؤسسات الجديدة .

بيد الدولة وذلك لحاجة الاستثمار في هذا الجانب إلى إمكانيات كبيرة جداً ولأنه يحقق عوائد ضخمة لا ينبغي أن تكون بيد جهة محددة غير الدولة ، والسماح للقطاع الخاص بالعمل في مجال الإنتاج والتوزيع وفق مبدأ الربح والخسارة وتحقيق الكفاءة الاقتصادية للجميع .

(د) معالجة ظاهرة العمالة الزائدة : إذ يعاني الاقتصاد الليبي من ظاهرة تضخم العمالة والازدواج الوظيفي في القطاع العام ، ونتج عن ذلك انخفاض الكفاءة الإنتاجية والاقتصادية وضعف الرقابة الإدارية والمالية ، وتضخم التكاليف الإدارية ، لذا يجب أن ترافق عملية التحويل التخلص التدريجي من هذه الظاهرة وإعادة توزيع العمالة وفق متطلبات سوق العمل والمهارات المتاحة.

6- حرية عمل الاستثمار الأجنبي

ويقصد بذلك السماح بحرية دخول وخروج الرساميل الأجنبية ، ووضع الضوابط القانونية والمالية اللازمة لتنظيم مساهمتها في النشاط الاستثماري في الدولة، إلى جانب الانفتاح على الأسواق العالمية والإقليمية ، وتقتصر الدراسة في هذا المجال ضرورة إنشاء مركز ليبي تجاري للتبادل الحر بين أفريقيا وأوروبا ، وبلدان العالم الأخرى . والاستفادة في ذلك من الكفاءات المحلية والدولية

**The Role Of Local And Foreign Investment In Developing The
Libyan Economy
(An Econometrics Comparative Study)**

Othman H. Al-SAIEDI*

Ali M. FARIS*

Abstract

The study aimed to determine the most important features of the Libyan economy in the past stage, and the contribution of each of the public sector and the foreign investment in the economic activity through the measurement of the most important affecting factors in each of them, and then comparing the marginal efficiency for investment and the commodity (goods) returns.

The study has utilized quantitative statistical and econometrics methods in the gross local product, inflation, productivity loans, and gross taxes are the most important limiting factors of local investment, whereas it was found that the most important limiting factors of the foreign investment were the gross local product, inflation, and exchange rate.

The assessment result showed that the foreign investment (as a private sector) fulfills investment returns as twice as those achieved in the local investment of the public sector, as it reached the total elasticity of the foreign investment (3.28) whereas it reached (1.26) in the local investment of the public sector. In the view of these results, a number of technical and organizational principles were suggested to convert the public sector establishment into private sectors, and putting lawful and legislative restrictions for that, thereafter permitting the foreign private sector to participate in the development, prices and trade freeing, and freeing interest and exchange rates, in addition to regulating the government's expenditure, and gradually lifting the government's support to the commodities prices, and trying to convert Libya to an international center for free trade between Africa, Europe and other parts of the world.

* Omar AlMukhar University, P.O. Box 919 Elbeida – Libya.

المراجع

- أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط - الإدارة العامة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي (1997). المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للجماهيرية ، طرابلس .
- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون (1998) . التقرير الاقتصادي العربي الموحد .
- السعيد ، عثمان حسين والصادق سعيد عمران (2006) . القياس الكمي لمتغيرات الاستثمار المحلي في ليبيا للمدة 1988 - 2003 ، مقبول للنشر في مجلة المختار للعلوم الإنسانية .
- الصادق علي توفيق وآخرون (1995) . جهود ومعوقات التخصيص في البلاد العربية ، منشورات صندوق النقد العربي .
- صقر ، صقر أحمد (2001) . النظرية الاقتصادية الكلية ، دار المطبوعات ، الكويت .
- عبد القادر ، عبد القادر محمد (2000) . الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ، الإسكندرية ، الدار الجامعية .
- محبوب ، عادل عبد الغني (1998) . أصول الاقتصاد القياسي - النظرية والتطبيق ، بغداد ، منشورات كلية المنصور الجامعة .
- محمد ، محمد محمود (2003) . سياسة الدعم في الجماهيرية العظمى - ماله وما عليها ، المجلة العلمية لجامعة التحدي ، سرت ، بحث مقبول للنشر .
- مصرف ليبيا المركزي . النشرة الاقتصادية السنوية ، أعداد متفرقة للسنوات 2002 - 2005 .
- هندرسن وكوانت (1983) . نظريات اقتصاديات الوحدة - أسلوب رياضي ، ترجمة : متوكل عباس مهلهل ، دار ماكجروهيل للنشر . السلمية للطاقة الذرية . بيروت . لبنان .